

أثر تحسين أداء المصارف التجارية في نقص السيولة في ليبيا

The importance of adopting a digital transformation strategy for the Islamic financial industry

in Islamic banks to enhance their competitive position - Al-Rajhi Islamic Bank as a model

The impact of improving the performance of commercial banks on the lack of liquidity in Libya

رجب عبد السلام الصقلي ،

Ragab Abdelsalam Alsekily

الجامعة الإسلامية كليات الاقتصاد والتجارة

ragb928126118@gmail.com

تاريخ النشر : 31.12.2023

تاريخ القبول : 18.03.2023

تاريخ الاستلام : 17.02.2023

مستخلص: تتمحور الدراسة حول التعرف على أداء المصارف التجارية الليبية وعلاقتها بنقص السيولة، تأتي أهمية الدراسة في إطار الاهتمام بالشأن الليبي، وبالتحديد الجانب المصرفي الليبي، كما توضح كيف تسير الأمور المصرفية هناك، مع التعرف على أحوال المواطنين الليبيين وكيف تلك الأحداث والانقسامات أثرت بالسلب على رغبتهم في ترك ودائع لهم في المصارف الليبية. ولذلك فقد أثارت تلك المشكلة البحثية تساؤلاً رئيسياً وهو "كيف تؤثر تحسين أداء المصارف التجارية على نقص السيولة في ليبيا؟ وتوصلت الدراسة إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية للمحافظة على سرية معلومات وبيانات العملاء، وأرصدتهم، ومعاملاتهم المالية، وعدم تداولها في إطار خارج الجهاز المصرفي لأن ذلك سيعزز من ثقة المودعين في المصرف مما يساهم في قيامهم بعمليات إيداع للأموال.

الكلمات المفتاحية : المصارف التجارية الليبية ؛ نقص السيولة في ليبيا ؛

تصنيف JEL : M41

Abstract: The study revolves around identifying the performance of Libyan commercial banks and their relationships with a lack of liquidity, the importance of the study comes within the framework of interest in the Libyan affairs, specifically the Libyan banking aspect, Therefore, this research problem raised a major question, which is 'How to improve the performance of commercial banks on the lack of liquidity in Libya? The study conducted to take the necessary procedure to maintain the confidentiality of customer information and data, monitor them, their financial transactions, and not circulate it within a framework outside the banking system because this will enhance the confidence of depositors in the bank, which contributes to their money deposit operations.

Keywords: lack of liquidity ; Libyan commercial banks; banking system

JEL Classification Codes: M41

المؤلف المرسل : رجب عبد السلام الصقلي ، البريد الإلكتروني ragb928126118@gmail.com

1. مقدمة

تعتبر نقص السيولة من أهم ما يمكن لفت النظر إليه في دراسة تخص المصارف التجارية في ليبيا، حيث أنه كان من المتوقع عند البحث والاستكشاف أننا نحصل على معلومات تؤكد لنا أن المصارف التجارية الليبية تعمل بشكل جيد، مما يعطيها الميزة لتحصل على ثقة العملاء الليبيين، وبالتالي زيادة الودائع، ولكننا مع البحث وجد أن الأزمة السياسية والاضطراب الأمني لها الأثر الأكبر على سوء أداء المصارف التجارية، حيث أنه لا توجد انقسامات بين السياسيين فقط بل أيضا شمل الانقسام الجانب المصري، حيث أنه يوجد مصرفيين مركزيين، أحدهما في طرابلس والثاني في بنغازي، وكل منهما يتصارع مع الآخر محاولا فرض سيطرته عليه، ومن خلال الدراسة سنتعرف على تلك النقاط بشكل أكثر تفصيلا.

كما تقدم الدراسة مشكلة نقص السيولة ولكن في البداية تبدأ بتعريف السيولة كما يُعرفها الاقتصاديون، ثم تنتقل إلى مشكلة نقص السيولة من أين تأتي وهل لها مؤشرات أم تأتي غفلة، وتوضح الدراسة مؤشرين لمخاطر السيولة في سطورها التالية، كما توضح الدراسة أن النظام المصرفي الليبي كان خاضع للدولة بشكل كبير ولم يكن للمصارف التجارية الخاصة مكاناً كبيراً في النظام المصرفي الليبي، نتيجة أن الدولة كانت شديدة المركزية في قراراتها، كما تعاني ليبيا منذ عام ٢٠١١ أزمات اقتصادية متنوعة مثل عدم استقرار في الأوضاع الاقتصادية، وتراجع معدلات النمو، وزيادة التضخم، وكل ذلك انعكس على تفاقم أزمة نقص السيولة، ووضع المواطن الليبي في حالة من الفقر المتزايد، وواجهت ليبيا أزمة عملة وسيولة كانت تزداد سوءاً، وكان لا يمكن التغلب عليها دون حل سياسي مستقر، ينهي بشكل نهائي الصراع على السلطة والشرعية المستمر منذ عام ٢٠١٤م. كما تؤكد الدراسة على أنه كان هناك انقسام بين الجهاز المصرفي الليبي، بين الشرق والغرب، فكان مصرف مركزي في طرابلس، ومصرف مركزي في بني غازي، وكان كلاهما يتبادل الاتهامات على الآخر من حيث التقصير والسبب في الأزمات الاقتصادية والمالية، ولكن كان المصرف المركزي في طرابلس أكثر قوة وتحكما من الآخر، وتوضح الدراسة أيضا كيف هذا الانقسام أثر على الأوضاع المصرفية في ليبيا بشكل سيئ للغاية انعكس على الليبيين أنفسهم.

2. المشكلة البحثية

تتمحور الدراسة حول التعرف على أداء المصارف التجارية الليبية وعلاقتها بنقص السيولة هناك، وتحاول الوصول إلى حقيقة العلاقة بينهم، وأنه متى توافرت الإرادة الحقيقة فإنه يمكن للقطاع المهم الليبي أن يلعب دورا كبيرا في التخفيف من حدة أزمة السيولة المصرفية، باتباع إجراءات وسياسات إصلحية تمكنه من إعادة الثقة للقطاع المصرفي، وبالتالي يمكن استرجاع السيولة المتداولة خارج القطاع المصرفي، ولذلك فقد أثارت تلك المشكلة البحثية تساؤلا رئيسيا وهو "كيف تؤثر تحسين أداء المصارف التجارية على نقص السيولة في ليبيا؟"، وينبع من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية، ستحاول الدراسة الإجابة على كل تلك التساؤلات وهي:

كيف تطور القطاع المصرفي الليبي ؟

ما هي الأسباب التي أدت إلى مشكلة نقص السيولة في الاقتصاد الليبي؟

ما هي محاولات السلطات في ليبيا لحل الأزمة المصرفية؟

3. أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في إطار الاهتمام بالشأن الليبي، وبالتحديد الجانب المصرفي الليبي، كما أنها توضح لنا كيف تسير الأمور المصرفية هناك، مع التعرف على أحوال المواطنين الليبيين وكيف تلك الأحداث والانقسامات أثرت بالسلب على رغبتهم في ترك ودائع لهم في المصارف الليبية. وتحاول الدراسة تقديم بعض التوصيات الخاصة بالمجال المصرفي تساعد متخذي القرار في اتخاذ قرارات صائبة من خلال التطلع إلى النتائج التي توصلت لها تلك الدراسة.

4. الدراسات السابقة

تهدف دراسة (الرفاعي و الدوفاني، 2021، صفحة 224) إلى معرفة أهم المعوقات التي تقف حائلا أمام استخدام البطاقات المصرفية كحل من حلول أزمة السيولة في ليبيا، فتوضح الدراسة أن هذه المعوقات انقسمت بين معوقات إدارية مثل تأخر الحصول على أجهزة نقاط البيع، وعدم وجود البطاقات إلا في الفروع المركزية فقط، مما يترتب عليه تأخر استلام العميل للبطاقة الخاصة به، وأيضا من المعوقات الإدارية قلة اهتمام أصحاب نقاط البيع بالدعاية والإعلان عن الخدمات المقدمة منهم، ومن المعوقات الفنية ضعف شبكات الاتصال الخاصة بالمنظومة المصرفية، والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، كما تعد من المعوقات الفنية أيضا عدم وجود متخصصين في الصيانة بالمصارف هناك، كما انه من المعوقات الفنية أيضا تكرار عملية الخصم على العميل بسبب مشاكل الانترنت. ولكن أهم هذا المعوقات تمثلت في المعوقات الإدارية التي أساسها مركزية عملية إصدار البطاقات المصرفية، ونقص عدد الموظفين في أقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية في المصارف، كما أكدت الدراسة على عدم توافر الكفاءة الكافية، وجهل بعض العملاء بشأن الصيرفة الإلكترونية.

كما توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها تفويض صلاحيات معينة لفروع المصارف لإصدار البطاقات المصرفية للعملاء، والقيام بزيادة الكادر العامل لديها في إدارات البطاقات والخدمات الإلكترونية، والقيام بعملية ربط المنظومة المصرفية بشبكة الإنترنت، والعمل على قيام حملات توعية للمواطنين والعملاء بمخاطر إعطاء الرقم السري الخاص بالبطاقة المصرفية لأي أحد. توضح دراسة (Desoky & Mousa, 2012, p. 12) إلى أهمية تحقيق الأرباح كأحد أهم الأهداف بل أنها تعتبر الأهداف الأساسية للبنوك التجارية، حيث أن هذه الأرباح تساعد المصارف في المحافظة على استمرار عملها وبقائها في السوق، وتدعيم مستواها ومركزها المالي، ومواجهة الأخطار والوفاء بالتزاماتها، كما توضح الدراسة أن هذه الأرباح تعتبر المعايير الأساسية التي يهتم بها المحللون الماليون للحكم على مقدار كفاءة الإدارة من خلال حجم الأرباح التي تقدمها، وبالتالي كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التعرف على محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية وقياس أثر هذه المحددات على الربحية من أجل وضع حلول مناسبة بخصوصها.

كما تناولت الدراسة العديد من النقاط الجوهرية مثل أنها تحدثت في مبحثها الأول عن الجهاز المصرفي الليبي، والمصارف التجارية من حيث ربحيتها، وأهمية هذه الربحية للمصارف التجارية، وأنها فرقت بين الربح والربحية متناولة كل منهما على حدى، وكيفية تقييم الأداء من أجل تعظيم الربحية في المصارف التجارية، وتناولت محددات الربحية في المصارف التجارية مثل حجم المصرف، وتركيبه الأصول في المصارف مثل الأصول السائلة، والتسهيلات الائتمانية، والاستثمارات في الأوراق المالية بغرض الحصول على العائد، والأصول الثابتة مثل المباني والأدوات التي تستخدمها المصارف التجارية تعد من الأصول الثابتة.

كما توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج مثل أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والربحية في مصرف الوحدة، وليست ذات دلالة إحصائية في مصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري، ومصرف الأمة. وتعني هذه النتيجة أنه كلما كبر حجم المصرف واتسعت دائرة نشاطه، كلما أدى ذلك إلى تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية، والتي تتمثل في انخفاض

تكلفة الخدمات المقدمة، وكذلك ازدياد تنوع العمليات التي يقوم بها، وبالتالي تنوع المخاطر التي يتعرض لها، كما أوضحت هذه الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين الحجم والربحية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من المصرف التجاري والمصارف مجتمعة، مما يدل ذلك على انخفاض كفاءة إدارات المصارف في استغلال الأموال المستثمرة، وعدم وجود فرص استثمار حقيقية في بعض الحالات.

وقامت الدراسة بتقديم عدد من التوصيات التي تساعد إدارات المصارف علي تطوير أدائها المصرفي وزيادة ربحيتها، مثل انه يجب العمل علي زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لما لذلك من أثر على حجم الرافعة المالية التي تؤدي إلى زيادة ربحية المصارف التجارية، شريطة وجود قدرة للمصرف على توظيف هذه الأموال بمعدلات فائدة أكبر من تلك التي يدفعها للمودعين، وضمان قدرة العملاء على سداد الديون، وذلك بإتباع المصرف أسس علمية في منح هذه التسهيلات للحيلولة دون تعثر هؤلاء العملاء، وفقدان المصرف لجزء من التسهيلات كديون متعثرة، مما يضطره لتكوين مخصصات ديون مشكوك فيها لمواجهة الديون الرديئة، والتي يكون لها أثر سلبي علي ربحية المصرف، وأيضا خلق نظام مصرفي يعمل في إطار تنافسي، مما يؤدي إلى تحسين الخدمات المصرفية وتوسيعها لتشمل مجالات جديدة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التركيز علي تطوير التكنولوجيا المصرفية، لرفع كفاءة عمليات التشغيل وتحسين الإنتاجية، ونشر الوعي المصرفي لدي الجمهور، وتشجيعهم علي التعامل مع المصارف في كافة معاملتهم التجارية، مما يحفز هذه المصارف علي تطوير واتساع خدماتها المصرفية، لزيادة الأرباح، وأيضا التركيز على فخامة المباني لجذب عملاء ومستثمرين أكثر للمصارف، مما يجعلها مدرة للربح بشكل غير مباشر.

وأیضا من التوصيات التي قدمتها الدراسة يجب على المصارف التجارية في ليبيا عدم الاعتماد علي المصدر التقليدي للدخل فقط (أي الفروقات بين الفوائد الدائنة والعمولات المقبوضة من المقترضين وبين المدفوعة للمودعين)، بل يراعى التركيز أيضا على زيادة استثمار المصارف التجارية في البنود خارج الميزانية لتحقيق لها معدل منخفض من المخاطر، إذ تعتبر هذه البنود من أفضل الأدوات المالية المستقرة والمتنوعة بهامش معقول من الأمان وأيضا زيادة وعي العملاء بالآثار التمييزية التي يحدثها استثمارهم في البنود خارج الميزانية من حيث تدنيه المخاطر لتحقيق معدلات ربحية مرتفعة دون التضحية بالسيولة والأمان.

هدفت دراسة (Leaven & Levin, 2008) إلى تقويم النظريات الخاصة بالعلاقة بين المخاطرة التي تقدم عليها المصارف وبين تركيباتها من حيث مالكيها، وأنظمة المصرف المركزي، كما ركزت الدراسة على المتعارضات والخلافات بين مديري المصارف وبين مالكيها فيما يتعلق بالمخاطر وإدارتها، كما وضحت الدراسة أن لوائح المصارف الرئيسية تتفاعل مع الملكية لتشكيل سلوك المخاطرة لكل مصرف، وعند اختيار بيانات التنظيم من قاعدة بيانات نستخدم معايير. أولاً، نختار اللوائح التي أكد عليها جنة بازل، ثانياً، نقوم بتحليل اللوائح التي تسلط الضوء عليها النظرية على أنها تؤثر على سلوك المصرف. وبالتالي، فإننا نحص التامين على الودائع، ولوائح رأس المال، والقيود التنظيمية على المصارف أنشطة.

كما وضحت الدراسة أن ملكية المصرف وتنظيمه إلى جانب تقديم تنبؤات حول العلاقة ثنائية المتغير بين المخاطر وهيكل الملكية، تشير بعض النظريات إلى أن العلاقة بين مخاطر المصرف وهيكل الملكية سوف تختلف مع اللوائح الوطنية.

وتوصلت الدراسة إلى أن إقدام المصارف على المخاطرة بدرجة أعلى، يزداد بزيادة القوة النسبية لحاملي الأسهم بين أعضاء الحاكمية (مجلس الإدارة)، وأظهرت النتائج أن العلاقة بين إقدام المصارف على المخاطرة وسياسات تأمين الودائع والضوابط المفروضة على المصرف كلها تعتمد على تركيبة الملكية لكل مصرف من المصارف، كما استخلصت الدراسة إلا أن هذه النتائج ذات آثار هامة على سياسة المصرف، بمعنى آخر أن المصرف يتبع سياسة معينة نتيجة رغبة مالكة في إتباع هذه السياسة.

تبحث الدراسة في تأثير أزمة الائتمان واقتصاد الظل علي النمو الاقتصادي في القطاع المصرفي الليبي باستخدام نهج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) لاختبار الفرضيات، وتظهر الأدلة التجريبية من هذه الدراسة وجود أزمة ائتمانية واقتصاد الظل في القطاع

المصرفي في ليبيا، وتكشف نتائج التحليل أن هناك تأثيراً عميقاً لأزمة الائتمان واقتصاد الظل علي النمو الاقتصادي، كما نجد أن اقتصاد الظل يزدهر في ظل وجود أزمة ائتمانية علي الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لزيادة المعروض النقدي في القطاع المصرفي، توضح الدراسة أن مشكلة السيولة الناتجة عن أزمة الائتمان في القطاع المصرفي بشكل كبير باقتصاد الظل.. أنه علي الرغم من أن اقتصاد الظل يساهم في النمو الاقتصادي دون تدخل الحكومة إلا أنه يمكن أن يحرم المعروض النقدي وثقه الناس في القطاع المصرفي.

توضح دراسة (Pack, 2017) أن أزمة العملة والسيولة في ليبيا لا يمكن التغلب عليها من دون حل سياسي مستقر ينهي بشكل نهائي الصراع علي السلطة والشرعية المستمر منذ عام ٢٠١٤ م، وتوضح أن جذور الأزمة لا تكمن في السياسة، ولكن في تعميق انعدام الثقة تجاه النظام المالي في ليبيا ككل، كما وضحت الدراسة أن أمن أسس البورصة الليبية، يلاحظ أن أزمة السيولة الحالية تتميز بوجود كمية كبيرة من السيولة خارج النظام المصرفي، وانتشار إفلاس المصارف العامة والتجارية، مما يشير إلى انعدام الثقة في القطاع المصرفي، ويتم إلحاق هذا الإفلاس في الغالب على 1.3 مليون موظف في القطاع العام الذين يتقاضون رواتبهم الشهرية عن طريق الإيداع المصرفي المباشر، ونظراً إلى حالة عدم اليقين المحيط بالنظام المصرفي، وعادة ما يتم سحب رواتب الأفراد على الفور من حساباتهم المصرفية بمجرد الإفراج عنهم من قبل وزارة المالية.

هذا بالإضافة إلى اعتماد الاقتصاد علي مصدر وحيد للدخل المتمثل في النفط ووجود عدم استقرار سياسي ووجود مؤسسات إجرامية تقوم بهرب الأموال والعملات الأجنبية خارج البلاد، مما أدى إلى انخفاض قيمة الدولار، كما أوضحت الدراسة أنه حتى لو تم التوصل إلى حل للأزمة السياسية والحرب الأهلية فإن الأزمة المالية لا يمكن حلها دون بناء مصالح سياسية مستقبلية على أساس اتفاقية بشأن القواعد المالية والاقتصادية الرئيسية التي يمكن أن تساعد أي حكومة ليبية لاحقة في هيكلة الاقتصاد وتحفيز مصرف ليبيا المركزي علي القيام بذلك حتى يكون من الممكن حل الأسباب الجذرية لأزمة السيولة.

كما قدمت الدراسة بعض الإجراءات التي اتخذها المصرف المركزي الليبي مثل أنه يواصل استيراد البضائع وضخ الأموال في النظام المصرفي للتغطية رواتب، ويتم سحب الكميات الجديدة بشكل فوري وكامل في غضون 19 ساعات فقط، كما انه قرر السماح للمودعين بسحب مبلغ 400 دولار محلي لمرة واحدة، وغيرها من الإجراءات التي تحدثت عنها الدراسة.

5. تطور القطاع المصرفي الليبي

السيولة هي واحدة من أكثر المشاكل شيوعاً التي تواجه المصارف التجارية، من الممكن أن يفقد المصرف في أعماله اليومية عددًا من عملائه بسبب الانخفاض الكبير في كمية السيولة لديه، علاوة على ذلك، عدم قدرته على تلبية طلباتهم في الوقت المحدد، لذلك، يجب أن يكون المصرف جاهزاً ليكون قادراً على سحب بعض المودعين من ودائعهم في أي وقت، وهذا يتطلب من المصرف الرد على عمليات السحب هذه على الفور دون تأخير.

في بعض الأحيان قد يحتفظ المصرف بكميات كبيرة من السيولة، وهذا يؤدي إلى سوء استخدام الموارد المتاحة، مما يؤدي إلى فقدان فرص الاستثمار الجيدة، ومن ناحية أخرى، فإن قضية السيولة المصرفية هي من اختصاص إدارة المصرف، ولهذا السبب فإن الإدارة تحاول عدم مواجهة أزمة السيولة، لذلك اكتسبت هذه الورقة أهمية خاصة لهذه المشكلة التي تهم المؤسسات الاقتصادية في ليبيا، لأنه أثر في الحياة اليومية.

يتضح من ذلك أن قضية السيولة تتعلق بشكل أساسي بقدرة المصارف التجارية على التحكم في بنود ميزانياتها، وبالتالي فإن أي مشكلة في السيولة ستفقد بلا شك قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية، الأمر الذي يلقي الظل على ثقة الأفراد في المصارف ويصبح شبح إغلاقها ممكناً مع استمرار هذه الأزمة.

1.5. مفهوم السيولة

يقصد بالسيولة المصرفية قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكوم بشكل كبير من تلبية طلبات السحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع (الحسيني والدوري، 2000، صفحة 93) وتعرف بأنها قدرة المصرف على التسديد نقدًا جميع التزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة (أبو حمد، 2002، صفحة 185)، وتُعرف بأنها مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعييدها دون تأخير (الهواري، 1987، صفحة 60).

2.5. مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة عندما لا يكون لدى المصرف سيولة كافية للوفاء بالتزاماته، يحدث هذا عندما يتعذر على المصرف توفير السيولة لتلبية الطلبات المختلفة سواء كانت عمليات استثمار أو إقراض، ويحدث هذا عندما لا يكون هناك اتفاق بين تاريخ استحقاق القروض الممنوحة وتاريخ الودائع لدى المصرف وتنشأ مخاطر السيولة من:

- استثمار الأموال في أصول منخفضة السيولة للغاية، مثل: شراء الأوراق المالية طويلة الأجل، وشراء العقارات، وشراء الأوراق المالية، وتقديم القروض طويلة الأجل.
- المودعون يسحبون ودائعهم بقيمة كبيرة.
- إفلاس مقترض أو مجموعة من المقترضين.
- منح قروض بمبالغ كبيرة وبدون ضمانات كافية.
- عدم قدرة المصرف على جذب ودائع جديدة من العملاء
- ضعف المصرف في إدارة الأصول والخصوم (علي، 2021، صفحة 12).

3.5. مؤشرات مخاطر السيولة

يوجد هناك مؤشران لقياس مخاطر السيولة، تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف (Khalaf Muhammad & Ahmed Farid, 2017, p. 10)، تشير ارتفاع النسبة التالية إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف والتي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.

النقد والأرصدة لدى المصارف

مخاطر السيولة =

إجمالي الودائع

1- يشير ارتفاع المؤشر التالي إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار إن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيها بسهولة عند إلى سيولة على صعيد آخر، إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤثر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

إجمالي القروض

مخاطر السيولة =

إجمالي الودائع

قبل الحرب الأهلية لم يكن القطاع الليبي متطورًا بشكل كاف، حيث أدت عقود من التخطيط المركزي والهيمنة على عائدات النفط إلى اقتصاد شديد المركزية مع المصارف المملوكة للدولة في الغالب، نتيجة لهذا الهيكل لم تقم المصارف الليبية بتطوير أدوات وأساليب مصرفية حديثة خاصة في إستراتيجية العميل وإدارة المخاطر، كان التمويل غير المصرفي محدود بشكل خاص مع وجود بدائل قليلة للتمويل المصرفي وتقريبًا انعدام أسواق رأس المال.

كانت خلال هذه الفترة (فترة الثورة) الملكية الخاصة محدودة للغاية، وكان التمويل الرسمي لأنشطة القطاع الخاص غير موجودة تقريبًا، وكانت الأدوات الحديثة للمساعدة في التوزيع على نطاق واسع، ومشاركة المعلومات مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف والتكنولوجيا المالية في طور التكوين.

وحاولت الحكومة تغيير الاقتصاد في السنوات التي سبقت الثورة الليبية عام 2011 وقد شجع قرار العقوبات، وانخفاض سعر النفط بالإضافة إلى عوامل أخرى الحكومة على السعي نحو الاقتصاد الأكثر انفتاحًا، وقد تم إدخال الخدمات المصرفية الخاصة كما تم إطلاق طرق أخرى للتمويل مثل سوق الأوراق المالية، ومع ذلك في إطار السنوات الطويلة من الضعف للقطاع المصرفي، وبحلول الحرب الأهلية عام 2011، ظل القطاع الخاص ضعيفًا وغير منظم، وظل القطاع المصرفي الذي لا يزال يهيمن بشكل كبير على التمويل الوطني تحت تأثير المصارف الحكومية سيئة الإدارة، ولا يزال المصرف المركزي هو المساهم الأكبر في المصارف العامة التي لا تزال تمتلك 90% من الودائع والقروض في النظام، وفي نفس الوقت يعتبر هو الوكالة التنظيمية للقطاع المصرفي.

ويؤدي هذا إلى تضارب واضح في المصالح، وكما هو الحال مع العديد من المصارف الحكومية تعمل المصارف الليبية المملوكة للدولة كآلية لدعم التوظيف بشكل مصطنع، والضغط القوي للحفاظ على الموظفين حتى في الفروع غير المربحة لتجنب المزيد من البطالة المتزايدة. (World Bank group, 2020, p. 36)

كما تعاني ليبيا منذ عام ٢٠١١ أزمات اقتصادية متنوعة مثل عدم استقرار في الأوضاع الاقتصادية، وتراجع معدلات النمو، وزيادة التضخم، وكل ذلك انعكس على تفاقم أزمة نقص السيولة، ووضع المواطن الليبي في حالة من الفقر المتزايد، وواجهت ليبيا أزمة عملة وسيولة كانت تزداد سوءاً، وكان لا يمكن التغلب عليها دون حل سياسي مستقر، ينهي بشكل نهائي الصراع على السلطة والشرعية المستمر منذ عام ٢٠١٤م.

وأزمة السيولة المتفاقمة والمستفحلة في المصارف الليبية كانت تحتاج إلى سياسات اقتصادية عاجلة لحلها، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي، والانفلات الأمني الذي عانت منه ليبيا لمدة طويلة بسبب الصراعات والحروب الداخلية التي شهدتها ليبيا علي مدار سنوات منذ اندلاع الثورة في عام ٢٠١١م.

وفيما يلي عدد من الأسباب التي أدت إلى مشكلة نقص السيولة في الاقتصاد الليبي :

أولاً: إن ليبيا لفترة طويلة من الزمن كانت تعاني بسبب عدم وضوح الرؤية بخصوص القدرة على تحقيق الاستقرار في الأوضاع السياسية والأمنية، وبناء دولة قادرة على حفظ الأمن، وتوفير الأمان، مما أدى إلى ضعف ثقة المواطنين في المصارف الليبية، وقيامهم بسحب أموالهم من المصارف في خلال أشهر بسيطة، وقاموا بادخارها والاحتفاظ بها في صورة أصول سائلة بعيداً عن الجهاز المصرفي، حيث أن جذور الأزمة لا تكمن في السياسة فقط، ولكن في انعدام الثقة تجاه ليبيا في النظام المالي العام ككل، وكان النظام المصرفي الذي كان يخصص دخل النفط والثروة السيادية لليبيا موضع ازدراء شعبي فريد، بالإضافة إلى ذلك قام رئيس وزراء المؤتمر الوطني العام "علي زيدان" بتوسيع الميزانية بشكل كبير في عامي ٢٠١٣م و ٢٠١٣م، عندما كانت أسعار النفط مرتفعة وكانت ليبيا مستقرة نسبياً، وهو الأمر الذي ترك خلفه مع مجموعة من الالتزامات المالية التي لا يمكن الوفاء بها.

ثانياً: ومما زاد من تفاقم مشاكل الميزانية كان ظهور مؤسسة اجتماعية وإجرامية جديدة، تمثلت في تجار العملة الذين كان عددهم يتضاعف كمهربين للعملة الأجنبية خارج ليبيا، حاولت هذه المجموعة الاستفادة من ثلاثة عوامل متداخلة منها عدم ثقة

الجمهور في القطاع المصرفي، وحاجتهم إلى العملة الأجنبية، والفارق بين أسعار السوق الرسمية والسوداء للدينار الليبي، وقد تمكن هؤلاء المهربون من خفض قيمة الدينار من ٦ إلى ١٠ دنانير لكل دولار أمريكي في غضون ثلاثة أيام في منتصف أبريل ٢٠١٧م، بينما استفادوا من فرص المربحة التجارية الناتجة عن ذلك (Pack, 2017, p. 6).

ثالثاً: يرى خبراء ليبين أن السبب في أزمة نقص السيولة يعود إلى بطء وملل الدورة المستندية التي تعمل بها المصارف في ليبيا، على الرغم من أن القطاع المصرفي قد خضع لعملية تطوير وتحديث ويستخدم تقنيات حديثة، وأيضاً القيام ببيع ما يساوي قيمه 25 مليار دولار في غضون سنتين فقط، مما ساهم في نقص قيمة الاحتياطيات الأجنبية، وذهاب أرباحها لفئة معينة للاستفادة منها دون غيرها، وإلى جانب ذلك كان تضارب صنع السياسات من عوامل نقص السيولة أيضاً، حيث يرى البعض أن تدخل ديوان المحاسبة في رسم سياسة الدولة كان له أثر سلبي نتيجة الحلول القديمة والعقيمة التي كان يقدمها على أساس كونه جهة رقابية وليس جهة تنفيذ (غريب، 2017، صفحة 18).

رابعاً: عدم توافر العملات والنقد الأجنبي اللازمة للوفاء بمتطلبات المواطنين بسبب استمرار إغلاق الموانئ الرئيسية لاستخراج وتصدير النفط في دولة ليبيا تعتمد اعتماداً شديداً على نسبة 97% على إنتاج وتصدير النفط كمصدر أساسي ووحيد للدخل الأجنبي، حيث تعد ليبيا أكبر اقتصاد نفطي من حيث الاحتياطيات النفطية المؤكدة في إفريقيا، تليها نيجيريا والجزائر، أي أحد أغنى اقتصاديات العالم من حيث نسبة احتياطيات النفط إلى حجم السكان، وقبل عام 2011 م، كان قطاع النفط والغاز يمثل أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 95% من الصادرات وحوالي 90% من الإيرادات الحكومية، وبالتالي فإن استمرار إغلاق الموانئ دفع المصرف المركزي الليبي إلى الاعتماد على السحب من الاحتياطي من النقد الأجنبي المتوفر لديه لكي يوفر الحد الأدنى من السيولة (عبد الله احمد، 2016، صفحة 72).

جدول رقم (1) هيكل الملكية للقطاع المصرفي الليبي

اسم المصرف	تاريخ التأسيس	نسبة الملكية في رأس المال %		
		قطاع خاص	قطاع عام	شريك استراتيجي
مصرف الجمهورية	1964	90.26	9.74	0
مصرف التجاري الوطني	1979	85	15	0
مصرف الوحدة	1970	18	63	19
مصرف الصحاري	1964	59	22	19
مصرف شمال إفريقيا	2006	82	18	0
مصرف التجارة والتنمية	1996	17	49	34
مصرف الأمان	2003	0	60	40
مصرف الإجماع العربي	3004	0	100	0

مما سبق نستنتج أن المصارف الأربع الأوائل هم الأكبر من حيث الاستحواذ على أكبر نسب الودائع، والأكثر تأثيراً في القطاع المصرفي الليبي بأكمله، وبالتالي الأكثر حصولاً على ثقة المواطنين الليبيين، كما أنه يصعب المنافسة بين هؤلاء الأربعة مصارف وبين المصارف الأخرى (الكاسح، 2018، صفحة 43).

6. العلاقة بين أداء المصارف التجارية ونقص السيولة

منذ عام 2014م، طال الانقسام المصرف المركزي في ليبيا، كما هو الحال في الانقسام الذي شهدته البلاد على مختلف الأصعدة، ومنذ ذلك الحين كانت الاتهامات بين كلا الفرعين في طرابلس وفي الشرق بينهم حول كون كل واحد منهم هو السبب في أزمة السيولة التي تتعرض لها البلاد، وفي أبريل 2019م، بدأ مصرف ليبيا المركزي في طرابلس بفرض قيود على العديد من المصارف التجارية المملوكة للدولة في شرق البلاد، والتي تغطي مجتمعه 30% من الاحتياجات المصرفية التجارية في ليبيا، وكانت هذه القيود مستوحاة جزئياً من الخلاف المصرفي المتصاعد المتجذر في الانقسام السياسي الليبي لعام 2014م، إذا زاد المصرف المركزي من تشديد الإجراءات التقييدية فإن هذا من شأنه أن يضعف قدرة الحكومة الشرقية على دفع رواتب الموظفين، وقوات حفتر، وهذا بدوره قد يدفع حفتر إلى قطع صادرات النفط من المناطق التي يسيطر عليها وإشعال حرب اقتصادية، وكان يتطلب تجنب مثل هذه الأزمة تسوية بين المصرف المركزي في طرابلس وفرعه الشرقي في بنغازي الذي يعمل بشكل مستقل منذ 2014م حول كيفية حساب المعاملات المصرفية التجارية.

1.6. مقدمات صنع أزمة مصرفية

في عام 2014 عانت ليبيا من أزمة سياسية قسمت البلاد إلى برلمانيين وحكومتين متنافستين هما: الحكومة المؤقتة برئاسة رئيس الوزراء عبد الله الثني في الشرق، والتي حظيت باعتراف دولي حتى ديسمبر 2015م. وحكومة مقرها طرابلس، في وقت لاحق في اتفاق الصخيرات الذي تم التوصل إليه في ديسمبر 2015م بواسطة الأمم المتحدة، أنشأ المفاوضون الليبيون حكومة الوفاق الوطني مع مجلس رئاسي برئاسة فايز السراج، والذي قدم مجلس الأمن الدولي اعترافاً دولياً به .

ومع ذلك واصلت حكومة الثني العمل في الشرق ودعم الجيش الوطني الليبي قوات المشير خليفة حفتر، حيث تسببت الأزمة السياسية لعام 2014م أيضاً في حدوث انقسام في المصرف المركزي بسبب البدء في تشغيل فرع المصرف في بنغازي بشكل مستقل، حيث أثار النزاع في المصرف المركزي نزاعاً بين مركزي القوة في ليبيا (طرابلس، وبنغازي) حول كيفية تخصيص إيرادات الدولة بشكل أساسي مبيعات النفط .

كما أنه وجدت ثلاث تطورات ذات صلة أدت إلى تصعيد هذا الخلاف :

كان قرار المصرف المركزي لعام 2014م بفصل فرع بنغازي عن نظام الدفع الإلكتروني الآلي الأمر الذي دفع الأخير للجوء إلى نظام محاسبة يدوي مواز، حيث أعلن المصرف المركزي أنه لا يعترف بالنظام المحاسبي الموازي لفرع بنغازي، لكن البرلمان ومقرة مدينة طبرق الشرقية قال انه يعترف به، وتعتبر السلطات في الشرق أن المعاملات التي تتم من خلاله صالحة بموجب القانون الليبي.

كان قرار حكومة شرق بنغازي بتوسيع القاعدة النقدية للمصرف (عن طريق طباعه النقود وتداول الأموال الممولة من خلال سندات وأذون خزانه غير مدعومة برأس مال فعلي) دون موافقة المصرف المركزي من أجل السداد، ولتسديد هذه المدفوعات استخدمت الحكومة الشرقية المصارف التجارية التي يوجد مقرها الرئيسي ومعظم فروعها في الشرق، تقوم ثلاثة بنوك علي وجه الخصوص (المصرف الأهلي التجاري المملوك للدولة ومصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية الخاص الصغير) بمعالجة الجزء الأكبر من هذه المدفوعات والتي تمثل معا 30% من حاجات ليبيا المصرفية التجارية، نتيجة لهذه العمليات تراكمت لدى هذه المصارف احتياطات وائتمانات لدى فرع المصرف المركزي في بنغازي والتي لا يعترف بها المصرف المركزي في طرابلس.

هو قيام حكومة طرابلس في أكتوبر 2018 بإدخال تدابير مالية حررت شراء العملات الأجنبية في جميع أنحاء البلاد بمعدل جديد اعلي، وقد أدى ذلك إلى استنزاف احتياطات هذه المصارف الثلاثة التي تم ذكرها لدى المصرف المركزي الذي قام بخصم

حساباتها بالعملة المحلية وبشكل تراكمي تغرق هذه التطورات الثلاثة المصارف التجارية التي تتخذ الشرق مقرا لها في أزمة حادة حيث انخفضت احتياطياتها المودعة لدى المصرف المركزي بما يقارب الحد الأدنى المطلوب بموجب القانون.

كما يمكن للمصرف المركزي أن يفرض قيودًا عليهم بشكل أساسي على مشترياتهم من العملات الأجنبية وهذا من شأنه أن يحد من قدراتهم على السداد أو حتى إنها قد تترك احتياطياتها تنفذ تماما، وعند هذه النقطة لن تتمكن المصارف افتراضيا من العمل، وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الأفراد يحتاجون إلى النقود السائلة من أجل استخدامها في المعاملات وتغطية مشترياتهم، أو توفيرها لتكون احتياطية للاستفادة منها في أي ظروف مفاجئة، أو من أجل استخدامها في المضاربة والاستفادة من فرق السعر.

وبما أن العلاقة بين المودعين والمصارف أو الجهاز المصرفي تعتمد بشكل أساسي على وجود علاقة ثقة متبادلة، فإن تعليمات الجاز المصرفي في معظم الدول تنص على أن تكون كل المصارف التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة محددة لا تتخطى 20% من إجمالي الأموال المودعة كاحتياطي قانوني، ولها وفق ذلك حرية التصرف في باقي النسبة من هذه الأموال إما أن تقرضها أو تستثمرها.

ومن هنا يظهر أن الحالة الطبيعية التي يجب أن يكون عليها الاقتصاد السليم هو أن تبقى أموال المودعين ومدخراتهم مودعة بالمصارف، وبطبيعة الحال سيكون هناك عملية نقدية في التداول خارج الجهاز المصرفي، ولكنها لا تمثل إلا جزء بسيط من حجم عرض النقود في الاقتصاد، والذي يتكون من عملة في التداول لدى الجمهور والحسابات الجارية بالمصارف التجارية.

ونظرًا لكون الاقتصاد الليبي قد خرج عن هذه الحالة الطبيعية، والمفروض تواجدها في كل الاقتصادات، نتيجة ضعف علاقة الثقة بين الجهاز المصرفي الليبي والمواطن، ناهيك عن انقسام المصرف المركزي الليبي والقلق السياسية والصراعات والحروب الداخلية فقد عانى الاقتصاد الليبي من أزمة سيولة خانقة، نتيجة قيام المواطنين بسحب أموالهم والاحتفاظ بها بدلا من إيداعها في المصرف، فحاولت السلطة في ليبيا السيطرة على هذه الأزمة من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات الإصلاحية تمثلت فيما يلي:

2.6. إعادة توحيد المصرف المركزي الليبي:

فقد أعلن محافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير" وضع حد للخلافات، والبدء فعليًا في تنفيذ خطة لتوحيد المؤسسات المالية، هذا الأمر ساهم في تعزيز المؤشرات المالية، وان تشهد البلاد انتعاشة اقتصادية، وكان هذا الانقسام قد تسبب في كثير من الأضرار والتشوهات للمؤسسات المالية والاقتصاد الليبي، وكانت أهم خطوه قامت بها السلطة بعد توحيد المصرف المركزي هي معالجة الآثار السلبية الناتجة عن انقسامه لمدة طويلة مثل أزمة المقاصة وتداعياتها على سلامة الأوضاع المالية للمصارف التي أدت إلى ضعف الدور الرقابي المختص به المصرف المركزي ليبيا بالإضافة إلى ضعف جودة وكفاءة الإنفاق العام والخلل الهيكلي في الاقتصاد الليبي، واعتماده على مصدر واحد للدخل الذي يتمثل في النفط، وهو الذي يتعرض لعراقيل مختلفة منها الإغلاق المتكرر للحقول وموانئ التصدير.

واتخذت السلطات النقدية خطوات لمعالجه أزمة السيولة كان أهمها إقرار سياسة نقدية فاعلة واتخاذ إجراءات داعمة لسياسة سعر الصرف التي اتبعها مجلس إدارة المصرف المركزي بداية من شهر يناير ٢٠٢١م، وتعزيز جهود مكافحة عمليات غسل الأموال، وتمويل الجماعات المتطرفة، كما كانت من أهداف السلطات النقدية تفعيل وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد، من أجل المساهمة في دفع التنمية الاقتصادية وتنوع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على النفط وبدء مشاريع تنموية مستدامة.

3.6. تقوية قيمة الدولار:

دعت الحكومة في سبيل حل الأزمة الاقتصادية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تعزيز قيمة الدينار الليبي، وتعديل سعر الصرف الرسمي له في مقابل الدولار الأمريكي، مباشرة بعد توحيد سعر الصرف وانتعاش أسعار النفط (هدية، 2022).

4.6. وضع الضوابط المنظمة للتعامل بالبطاقات المصرفية:

حيث أكد المصرف المركزي على أهمية إصدار المصارف التجارية البطاقات المصرفية، وتفعيل الصرافات الآلية، وتوزيع أجهزة نقاط البيع، بحيث تسمح هذه البطاقات الإلكترونية لعملائها سحب النقود من أجهزة الصراف الآلي، وتحويل الأموال عن طريق أجهزة نقاط البيع، مما يعطي الثقة للمواطن لإيداع أمواله لدى المصارف، لأنه سوف يكون من السهل سحب الأموال التي يريد الحصول عليها في أي وقت وأي مكان، إلا أنه على أرض الواقع يشهد الشارع الليبي ضعف في استخدام هذه البطاقات في عمليات الشراء وغيرها، بسبب بعض المعوقات أهمها عدم توافر قوانين لازمة تحكم عملية المعاملات الإلكترونية، وضعف وعي المواطنين بكيفية التعامل مع جهاز الصراف الآلي، وعدم وجود بنية تحتية متطورة نتيجة ضعف الشبكات وتكرر عمليات انقطاع الكهرباء وغيرها من المعوقات. أيضا، الاستمرار في عملية فتح اعتمادات مستندية، والقيام بتسهيل الإجراءات اللازمة لذلك، لأنه يؤثر بشكل كبير في تقليل اثر مشكلة نقص السيولة. بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية للمحافظة على سرية معلومات وبيانات العملاء، وأرصدتهم، ومعاملاتهم المالية، وعدم تداولها في إطار خارج الجهاز المصرفي لأن ذلك سيعزز من ثقة المودعين في المصرف مما يساهم في قيامهم بعمليات إيداع للأموال. (مفتاح عثمان، 2021).

7. خاتمة:

مما سبق من تحليل الدراسة يتضح لنا أن السيولة تعتبر أحد أهم الأجزاء الخاصة بالنظام المصرفي بشكل عام، حيث هي قدرة المصرف على التسديد نقدًا جميع التزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة كما ورد في تعريفنا في الصفحات الأولى من البحث، كما تعد أيضا نقص السيولة أمر يشكل خطورة على المصرف التجاري، كما أن الدراسة قد قدمت أسباب نقص السيولة في ليبيا منا أن ليبيا يوجد بها العديد من المهربين للعملة الأجنبية هناك، وأيضا ضعف أداء المصارف التجارية على الرغم من أنها خضعت للتطوير والتحديث ولكن ليس كما يجب أو على الوجه اللائق.

إن ضعف الثقة بين الجهاز المصرفي (المصارف التجارية) وبين المواطنين الليبيين أدى إلى مشكلة في السيولة، نتيجة أن عدد المودعين يقل مرة عن الأخرى نتيجة الانقسام في الجهاز المصرفي نفسه وبين المصارف التجارية، بالإضافة إلى الانقسامات السياسية والحروب والصراعات والتناحر في ليبيا بين القوات المسلحة الليبية والبرلمان والحكومة، كل تلك العوامل أدت إلى نقص السيولة في المصارف وبالتالي ضعف الاقتصاد الليبي بشكل كامل.

من كل ما سبق نستنتج أن الانقسام والتناحر والإنفراد بالهيمنة والقارات على حساب الآخر وفرض الرأي بالقوة يمثل الأساس الذي يهدم أي نظام أو أي دولة، وفي الدولة الواحدة يمثل الانقسام بين المؤسسات المسألة الأخطر على بقاء أنظمة الدولة أو مؤسساتها سواء كانت السياسية أو العسكرية أو المصرفية أو غيرها ، وفي الحالة الليبية وضح الانقسام بشكل كبير. كما نستنتج أن الدولة الليبية نتيجة الانقسام والضعف غير قادرة على مواجهة العالم التكنولوجي السريع المتقدم، فأين ليبيا ونظامها المصرفي في النظام العالمي، فقد عجزت الدولة الليبية على استقطاب تكنولوجيا جديدة تساعد على تطور ونمو مؤسساتها.

نتيجة لكل الاستنتاجات السابقة نود أن نقدم بعض الاقتراحات التي تسهم في حل الأزمة، فالاقترح الأول والذي يمثل جوهر حل الأزمة هو إنهاء أو القضاء على حالة الخلاف والانقسام الموجودة في ليبيا ومؤسساتها بشكل عام وبالأخص في النظام المصرفي، من أجل الوصول لوضع أفضل مما هو عليه.

الاقتراح الثاني وهو محاولة ليبيا للجوء إلى الخبراء الماليين سواء كانوا العرب أم الأجانب، من أجل الاستفادة من خبراتهم في هذا المجال، فالدول التي تعاني من أزمة في قطاع معين أو مؤسسة من المؤسسات تلجأ هذه الدولة إلى الخبراء من أجل تخطي العجز أو المشكلة الواقعة بها.

الاقتراح الثالث وهو محاولة النظام المصرفي إعادة بناء الثقة بينه وبين المواطن الليبي عن طريق زيادة الدعاية والإعلان عن المميزات الجديدة التي أصبحت موجودة بعد تطور النظام المصرفي.

8. قائمة المصادر والمراجع

1. Khalaf Muhammad, H, & Ahmed Farid, N. (2017). "Liquidity risk and its impact on the profitability of commercial banks - an applied study in a sample of commercial banks in Iraq. Baghdad College Journal of Economic Sciences, 401-414.
2. Desoky, A., & Mousa, G. (2012). Corporate Governance Practices: Transparency and Disclosure—Evidence from the Egyptian Exchange. Journal of Accounting, Finance and Economics, 2(1), 49-72.
3. Leaven, L., & Levin, R. (2008). Bank Governance, Regulation, and Risk Taking. Journal of Financial Economics, 43.
4. Pack, J. (2017). Libya's Liquidity Crunch and the Dinar's Demise: psychological and macroeconomic dimensions of the current crisis. US Libya Business Association, 29.
5. (2020). World Bank group. Libya financial sector review.
6. الرفاعي, م &., الدوفاني, ص. (2021). معوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا دراسة تطبيقية بمدينة الخمس. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال. 216-249 ,
7. الكاسح, ع. (2018). دور القطاع المصرفي الليبي في أزمة السيولة، الواقع والحلول المقترحة. المؤتمر الليبي حول أزمة السيولة في ليبيا. (43 p). توني: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة.
8. الهواري, س. (1987). إدارة المصارف مع التركيز على المصارف التجارية والمصارف الإسلامية. القاهرة: دار الجلل.
9. عبد الله احمد, ش. (2016). أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.
10. علي, م. (2021). أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي: (الاسباب والجذور للفترة من 2008 – 2015). (مجلة البحوث المالية والاقتصادية، جامعة بنغازي). 6(3) .
11. غريب, م. (2017). اسباب أزمة نقص السيولة. بوابة الوسط.
12. هدية, ز. (2022). هل ينهي توحيد المصرف المركزي أزمات الاقتصاد الليبي. اندبندنت عربية.
13. أبو حمد, ر. (2002). إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر. الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
14. الحسيني, ف &., الدوري, م. (2000). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر. الأردن: دار وائل للنشر

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

رجب عبد السلام الصقلي (2024). أثر تحسين أداء المصارف التجارية في نقص السيولة في ليبيا. مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية. المجلد ** / العدد **-2023.